ممارسات المواطنة الرقمية في مدارس التعليم الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر المعلمين

إعداد
خولة خميس سيف الكعبي

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تحليل ممارسات المواطنة الرقمية في مدارس التعليم الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر المعلمين، ففي ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت المواطنة الرقمية، التي تشمل الاستخدام المسؤول والآمن للأدوات الرقمية ضرورة حتمية؛ ونظراً للمكانة المحورية لمدير المدرسة كقائد تربوي، تسعى الدراسة إلى تحديد الممارسات القيادية والإدارية التي يمكن لمديري المدارس تبنيها لدعم هذا المفهوم الحيوي، يشمل ذلك، تطوير المناهج الرقمية الآمنة، وتوفير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لرفع كفاءاتهم الرقمية، ورفع وعي الطلاب وأولياء الأمور بالمخاطر والفرص المرتبطة بالفضاء الرقمي.

كما تستكشف الدراسة المعوقات المحتملة التي قد تواجه المديرين في تحقيق هذا الهدف، مثل غياب البنية التحتية التقنية الكافية، أو نقص البرامج التدريبية المتخصصة، أو التحديات المرتبطة بمقاومة التغيير، ويهدف البحث في النهاية إلى تقديم توصيات عملية تُسهم في تطوير جيل من الشباب الإماراتي الواعي رقمياً، والقادر على التفاعل الإيجابي مع الفضاء الرقمي والمساهمة في بناء مستقبل الدولة.

الكلمات المفتاحية: ممارسات – المواطنة الرقمية – التعليم الثانوي

Digital citizenship practices in secondary schools in the United Arab Emirates from the teachers' perspective

Prepared by
Khawla Khamis Saif Al Kaabi

The aim of this research was to analyze digital citizenship practices in secondary schools in the United Arab Emirates from the perspective of teachers. In light of rapid technological development, digital citizenship, which includes the responsible and safe use of digital tools, has become an imperative. Given the pivotal role of school principals as educational leaders, the study seeks to identify leadership and administrative practices that school principals can adopt to support this vital concept. This includes developing safe digital curricula, providing ongoing training programs for teachers to enhance their digital competencies, and raising students' and parents' awareness of the risks and opportunities associated with the digital space.

The study also explores the potential obstacles managers may face in achieving this goal, such as the lack of adequate technical infrastructure, the lack of specialized training programs, or the challenges associated with resistance to change. Ultimately, the research aims to provide practical recommendations that will contribute to developing a generation of digitally conscious Emirati youth, capable of positively engaging with the digital space and contributing to building the country's future.

Keywords; head teacher – Digital Citizenship – Secondary education

ممارسات المواطنة الرقمية في مدارس التعليم الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر المعلمين

إعداد

خولة خميس سيف الكعبي

القسم الأول: الإطار العام للبحث

المقدمة:

يشهد العالم تحولات سريعة وعميقة بفعل التطور التكنولوجي المتسارع، الذي أفرز "عصراً رقمياً" غير مسبوق في تأثيره على كافة جوانب الحياة، وفي خضم هذه التحولات، أصبحت المواطنة الرقمية مفهوماً محورياً يكتسب أهمية متزايدة، لا سيما في المؤسسات التربوية، فالمواطنة الرقمية لا تقتصر على مجرد استخدام التكنولوجيا، بل تتعداها لتشمل مجموعة من المهارات والمعارف والسلوكيات التي تمكّن الأفراد من التفاعل الإيجابي والمسؤول والآمن مع البيئات الرقمية، مع الالتزام بالقيم الأخلاقية والقانونية والاجتماعية التي تحكم المجتمعات الحديثة.

يُعد مدير المدرسة عنصراً فاعلاً ومحورياً في أي عملية إصلاح أو تطوير تعليمي، فهو القائد التربوي الذي يقع على عاتقه مسؤولية ترجمة السياسات والأهداف التربوية إلى ممارسات عملية على أرض الواقع. وفي ظل التحديات التي يفرضها العصر الرقمي، يصبح دوره أكثر تعقيداً وأهمية في قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المواطنة الرقمية داخل بيئة المدرسة، فمدير المدرسة ليس مجرد إداري، بل هو قائد تعليمي ومحفز للتغيير، ومنظم للموارد، ومشرف على تطبيق المناهج، وموجه للكوادر التعليمية والطلاب على حد سواء.

إن وزارة التربية والتعليم حددت المعايير المهنية لمديري المدارس في خمس نقاط أساسية هي (القيادة الاستراتيجية – قيادة عملية التعليم والتعلم – قيادة المؤسسة التعليمية – قيادة الأفراد – قيادة المجتمع) كذلك يسعى لتحسين مهارات القيادة والتعليم والتعلم للعاملين بالمدرسة لضمان حصول الطلبة على أفضل فرص النجاح في المستقبل.(١)، وهنا يأتي دور مدير المدرسة في المهام المنوط به،

Online ISSN\2735-3192 ISSN /2682-3489

ومنها تحفيز معلميه ومساندتهم في عملهم نحو التغييرات المتسارعة التي يشهدها الميدان التربوي في دولة الامارات العربية المتحدة.(٢)

بناء على ما سبق فإن أهم المراحل الدراسية في التعليم المدرسي هو التعليم الثانوي (التعليم ما قبل الجامعي)، لاعتبارها مرحلة مؤثرة في حياة الفرد والمجتمع، لهذا انصب الاهتمام عليها لتحقيق مخرجات تتوائم مع متطلبات المرحلة التي تليها وهي فترة التعليم الجامعي، وأن فهم مدير المدرسة ونوابه لأهداف العملية التربوية والتعليمية بالمدارس الثانوية التي يديرونها سيساعد على تحقيق النتائج المرجوة لهذه المدارس.

تشمل مرحلة التعليم الثانوي الصفوف الدراسية من التاسع حتى الثاني عشر، ويتهيأ الطلبة في هذه المرحلة التعليمية لبداية حياتهم العملية، وتقلُّد أدوارهم في المجتمع، وبمجرد الانتهاء من هذه المرحلة، يتم منح الطالب الشهادة الثانوية، وهي تعني إكمال ١٢ عاماً من التعليم الإلزامي، ويُمنح الطلاب الذين أكملوا تعليمهم في المدرسة الثانوية التقنية الدبلوم الفني الثانوي.(٣)

لقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة، في سعيها الدؤوب لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، اهتماماً بالغاً بدمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، بما يتناسب مع متطلبات المستقبل، وفي هذا السياق، تبرز أهمية تعزيز المواطنة الرقمية لدى طلاب التعليم الثانوي، باعتبارهم الفئة الأكثر انخراطاً في الفضاء الرقمي، والأكثر تأثيراً وتأثراً به، فقدرة هؤلاء الشباب على استغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية بفعالية، وتجنب مخاطرها المحتملة، مرهونة بمدى تمكنهم من مهارات ومبادئ المواطنة الرقمية.

كما تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا كبيرًا بالتنمية المهنية للكوادر التعليمية والإدارية، باعتبارها مدخلًا رئيسًا لتعزيز كفاءة النظام التعليمي ودعمه لمتطلبات العصر الرقمي، فقد أطلقت وزارة التربية والتعليم وهيئاتها المتخصصة العديد من البرامج التدريبية وورش العمل التي تركز على تنمية مهارات المعلمين

في مجالات التكنولوجيا التربوية، والتعلم الذكي، وإدارة البيئة الرقمية داخل المدارس، كما تبنّت الدولة مبادرات مثل "التعلم المستمر" و"المدرسة الإماراتية" التي تتيح فرص تطوير مهنية قائمة على أحدث الممارسات العالمية، وتُسهم هذه الجهود في تمكين المعلمين ومديري المدارس من تعزيز قيم المواطنة الرقمية بين الطلبة، من خلال ترسيخ الاستخدام المسؤول للتقنيات الحديثة، وتنمية الوعي بالقوانين والأنظمة الرقمية، وتشجيع الإبداع والابتكار في الفضاء الإلكتروني بما يتوافق مع الهوية الوطنية وأخلاقيات المجتمع الإماراتي.

- **مشكلة البحث**:

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه دولة الإمارات العربية المتحدة بالتحول الرقمي وتوظيف التقنيات الحديثة في العملية التعليمية، إلا أن الممارسة الفعلية لقيم المواطنة الرقمية بين طلاب المرحلة الثانوية ما تزال تواجه عددًا من التحديات، مثل ضعف الوعي بالحقوق والواجبات الرقمية، والاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا، وانتشار بعض السلوكيات السلبية في البيئة الافتراضية، فضلًا عن قصور توظيف التكنولوجيا في التنمية الشخصية والمجتمعية، ويُضاف إلى ذلك تفاوت أدوار مديري المدارس الثانوية في الإشراف على تفعيل قيم المواطنة الرقمية وتوجيه الطلاب نحو الممارسات الرقمية المسؤولة.[٤]

ويمكن بلورة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما الأسس النظرية للمواطنة الرقمية بالمؤسسات التعليمية؟

٢- ما ملامح التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

٣- ما درجة تحقق ممارسات تعزيز المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر المعلمين؟

٤- ما التوصيات المقترحة لتعزيز المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

- **حدود البحث**:

١- الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على مفهوم المواطنة الرقمية – أهميتها – سماتها – متطلباتها – دور قائد المدرسة.

٢- الحدود البشرية: عينة عشوائية من المعلمين من الجنسين بالمرحلة الثانوية.

٣- الحدود المكانية: تقتصر على مدارس التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥- الحدود الزمنية: تُجرى الدراسة خلال العام الدراسي (٢٠٢٤/٨/١٥ – ٢٠٢٤/١٠/١٥)

- **أهمية البحث**: ترجع أهمية الدراسة إلى اعتبارات نظرية وأخرى تطبيقية، وفيما يلي توضيح ذلك:

١- الأهمية النظرية: ترجع أهمية البحث النظرية إلى ما يلي:

- إثراء المكتبة العربية بمعرفة جديدة حول مفهوم حديث للمواطنة الرقمية.
- يتزامن البحث الحالي مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٣٠ وقيادتها السياسية والتربوية التي تستهدف التحول الرقمي بمؤسسات الدولة

٢- الأهمية التطبيقية: ترجع أهمية البحث التطبيقية إلى ما يلي:

- الاستفادة من نتائج البحث الحالي في إعداد التصورات والسياسات المستقبلية لتحسين الواقع الفعلي للمواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- إفادة طلاب المرحلة الثانوية بما تسفر عنه من نتائج تعزز من قيم المواطنة الرقمية لديهم.
- إفادة مديري مدارس الثانوية بما تسفر عنه من نتائج تعمق من دورهم في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى الطلاب.

- تقديم مقترحات لمتخذي القرار الإداري والتربوي حول سبل تعزيز الاستفادة من المواطنة الرقمية في دعم الممارسات القيادية لمديري بمدارس التعليم الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

- **أهداف البحث**:

١- التعرف على الأسس النظرية للمواطنة الرقمية بالمؤسسات التعليمية.

٢- التعرف على ملامح التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣- التعرف على درجة تحقق ممارسات تعزيز المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر المعلمين.

٦- الوصول إلى مجموعة من التوصيات المقترحة لتعزيز المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **مصطلحات البحث**:

تتضمن ما يلي:

١- **الممارسة: practices**

تُعرف بأنها: التطبيق العملي للفكر النظري، وهي ربط القول بالعمل والتخطيط بالتنفيذ؛ والممارسة مرتبطة بالانتقال الى أماكن العمل وقضاء الوقت بالمؤسسات وهي مرتبطة كذلك باستخدام الحواس والاختلاط بالناس الذين لهم علاقة بموضوع معين أو مشكلة محددة والمعرفة النظرية تكمل وتتأكد عن طرق الممارسة.٥

كما تُعرف بأنها: جميع النشاطات الإنسانية التي تستخدم بصورة مباشرة للحفاظ على النوع الإنساني، أي أشكال تاريخية حقيقية من الأفعال الاجتماعية كالنشاطات المتعددة من العمل الأجير والعمل البيتي وغيرها، وكذلك نشاطات إنسانية عامة كالترويح عن النفس وإشباع الرغبات والنشاطات الثقافية والفنية والسياسية وغيرها.٦

وبناء على ذلك تُعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها: مجموعة الأفعال والأنشطة والسلوكيات التربوية التي يقوم بها المعلمون في مدارس التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمرتبطة بتجسيد قيم المواطنة الرقمية وتطبيقها في الواقع التعليمي.

٢- المواطنة الرقمية: Digital citizenship

وتُعرف المواطنة الرقمية بأنها: "مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتكنولوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن".(٧)

وتُعرف بأنها: "المبادئ والسلوكيات والضوابط والقواعد الواجب توافرها في الفرد، والتي تعرفه بحقوقه وواجباته في استخدامه للعالم الافتراضي، وتوجهه وتعززه نحو الاستخدام الأمثل لمظاهر العالم الافتراضي الرقمي، بحيث يكون بعيدًا عن أخطارها وسلبياتها ويحصل على إيجابيتها وفوائدها.(٨)

كما أنها تُعرف بأنها: "مجموعة من المعايير والمهارات وقواعد السلوك التي يحتاجها الفرد عند التعامل مع الوسائل التكنولوجية، لكي يحترم نفسه، ويحترم الآخرين، ويحمي نفسه ويحمي الآخرين."(٩)

من خلال التعريفات الاصطلاحية لمفهوم المواطنة الرقمية، يمكن استخلاص عدد من السمات المشتركة التي تجمع بينها، وهي: ارتباطها بالقيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية والقانونية، وارتكازها على السلوكيات المسؤولة في التعامل مع الوسائل الرقمية، واهتمامها بتوازن الحقوق والواجبات.

وبناء على ذلك تُعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها: القدرة على استخدام التقنيات الرقمية بفاعلية ومسؤولية وأمان، مع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقواعد الاجتماعية والقانونية، بما يحقق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا لدعم التنمية الشخصية والمجتمعية، وحماية نفسه والآخرين من المخاطر الرقمية، والمساهمة الإيجابية في بناء مجتمع رقمي واعٍ ومزدهر.

- **الدراسات السابقة**:

يتضمن هذا الجزء عرضًا للدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، العربية منها والأجنبية الخاصة بموضوعي تطوير الممارسات القيادية والقيادة الرقمية مرتبة زمنيًا من الأحدث إلى الأقدم وذلك على النحو الآتي:

سعت دراسة (أبا حسين ٢٠٢٤)(١٠) الى تسليط الضوء على دور المؤسسات التربوية ممثلة بالمدارس في غرس قيم المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية، وهي دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، واستخدمت المنهج الوصفي مع الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، وطبقت على عينة بلغت (٤٨٦) من طلاب وطالبات الصف الثالث بالمرحلة الثانوية بمدينة الرياض موزعين وفق متغيرات (النوع/ المسار)، وأشارت النتائج إلى أن واقع دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية جاء منخفضاً، وأن معوقات واقع دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية جاءت مرتفعة، وأن موافقة أفراد عينة الدراسة على مقترحات تعزيز واقع دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية جاءت مرتفعة، كما اشارت النتائج لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع، بينما توجد فروق دالة إحصائياً في استجاباتهم تعزى لمتغير المسار لصالح مسار علوم الحاسب والهندسة، يليه المسار الشرعي ثم المسار العام ثم مسار إدارة الأعمال ثم مسار الصحة والحياة.

وسعت دراسة (الشال ٢٠٢٣)(١١) إلى التعرف على وضع آليات مقترحة لتعزيز المواطنة الرقمية بالتعليم الثانوي العام في مصر، وذلك من خلال الدراسة النظرية وفى ضوء خبرات دولتي المقارنة(أستراليا وكندا) وبما يتفق مع أوضاع البيئة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث المنهج المقارن، وتوصل إلى مجموعة من النتائج بعضها مرتبط بالإطار النظري والبعض الآخر مرتبط بواقع تطبيق آليات تعزيز المواطنة الرقمية بالتعليم الثانوي في دولتي المقارنة (أستراليا

وكندا)، والدولة المحورية (جمهورية مصر العربية)، والتي ساهمت في وضع آليات مقترحة لتعزيز المواطنة الرقمية بالتعليم الثانوي العام في مصر، ولقد توصل البحث إلى العديد من الآليات المقترحة التي تمثلت في: (إنشاء وحدة التعلم الاستكشافي: بغرض إجراء التعلم الاستكشافي باستخدام التكنولوجيا الرقمية وتأثيره على درجة المواطنة وقيم الطلاب وأخلاقهم – تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلاب، إما من خلال مناهج أو مقررات منفصلة ، أو الدمج مع المناهج والمقررات الدراسية الحالية – إعداد دليل للمواطنة الرقمية يتضمن الهدف منها وآليات تنفيذها وأدوار ومسئوليات المشاركين في التنفيذ لجميع المعنيين بالعملية التعليمية – تصميم وتقديم برنامج دبلوم الدراسات العليا لدمج التكنولوجيات الرقمية في التعليم.

وسعت دراسة (القناوي ٢٠٢٢)(١٢) إلى التعرف على دور القيادة المدرسية في نشر وتحقيق المواطنة الرقمية بأبعادها الثلاثة قواعد السلوك الرقمي، والأمن الرقمي، الصحة والرفاهية الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وإعداد استبانة كأداة لتحقيق أهدافها، وطبقت على عينة بلغ عددهم (٢٢١) معلمًا ومعلمة موزعة على المدارس الثانوية بمكة المكرمة، وخلصت الدراسة لنتائج من أهمها أن أبعاد المواطنة الرقمية الثلاثة تحققت لدى الطلاب من وجهة نظر المعلمين بدرجة "مرتفعة" في البعد الأول قواعد السلوك الرقمي بمتوسط حسابي (٣.٨٧). والبعد الثاني قواعد الأمن الرقمي بمتوسط حسابي (٣.٥٨). وبدرجة تحقق متوسطة في البعد الثالث الصحة والرفاهية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.٣٨).

وسعت دراسة (عبود ٢٠٢٢)(١٣) إلى توضيح مفهوم المواطنة الرقمية، والتعرف إلى واقع دور المدرسة الثانوية في تعزيز المواطنة الرقمية لطلابها، والتصدي للآثار السيئة للتكنولوجيا الناتجة عن الاستخدام السيئ للتكنولوجيا مما يؤثر على شخصيات الطلاب مع وضع آليات لدعم دور المدرسة الثانوية العامة في غرس أبعاد المواطنة الرقمية للطلاب، واستخدم البحث المنهج الوصفي بهدف

التعرف على واقع دور المدرسة الثانوية العامة كما استخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات للتعرف على دور المدرسة الثانوية العامة في تعزيز المواطنة الرقمية للطلاب، وقد توصل البحث إلى : مجموعة من الآليات لتفعيل دور المدرسة الثانوية في تعزيز المواطنة الرقمية لطلابها، منها أنه يجب على مدير المدرسة أن يوفر البنية التحتية الالكترونية للأدوات الرقمية حتى يتسنى لهم التعلم.

وسعت دراسة (البرعمي ٢٠٢١)(١٤) إلى تعرُّف دور الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء متطلبات العصر ومتغيراته من وجهة نظر مديري المدارس ومساعديهم والمعلمين الأوائل بمحافظة ظفار. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية اشتملت على أربعة محاور رئيسة (حب الوطن والولاء للسلطان، الاعتزاز بالهوية، مجال الحقوق، مجال الواجبات)، تكونت عينة الدراسة من (٣٢) مدير مدرسة، (٣٣) من المساعدين، (٥٧) من المعلمين الأوائل. وأسفرت نتائج الدراسة عن أن درجة ممارسة الإدارة المدرسية لدورها في تنمية قيم المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الأساسي في ضوء متطلبات العصر ومتغيراته بمدارس التعليم الأساسي (٥-١٠) بمحافظة ظفار من وجهة نظر عينة الدراسة كانت كبيرة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري النوع وسنوات الخبرة في استجابة أفراد العينة حول دور الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة الرقمية من خلال بعض الممارسات الإدارية. وكان من أهم توصيات الدراسة تبني وزارة التربية والتعليم نظاماً لتقييم فاعلية الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة الرقمية لدى الطلبة أو تضمينه بمعايير واضحة في برنامج تطوير الأداء المدرسي، والعمل على تضمين المناهج التعليمة لقيم المواطنة الرقمية، وأساليب تفعيلها في الواقع.

وسعت دراسة (المحمد ٢٠١٩)(١٥) إلى معرفة العوامل المؤثرة على قيم المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية في محافظة المفرق من وجهة نظر

المعلمين، ومعرفة أثر متغيرات الجنس والخبرة والمؤهل العلمي، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المجالات التي تُمثل العوامل المؤثرة على قيم المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية جاءت متوسطة ووجود فروق ذات دلالات إحصائية في تقدير أفراد العينة.

وهدفت دراسة (البعداني، و الجماعي ٢٠٢٣) (١٦) الى تقديم تصور مقترح لترسيخ قيم المواطنة الرقمية لدى العاملين التربويين في اليمن من القيادات الإدارية والإشرافية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي بشقيه المسحي والتطويري والاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع البحث من جميع العاملين في إدارة التربية والتعليم في محافظة إب البالغ عددهم (٢٧٦) فردا،

وتناولت دراسة (GAZI Zehra 2019)[١٧] استيعاب المواطنة الرقمية لمستقبل جميع مستويات التعليم وهدفت الدراسة إلى معرفة وعى المتعلمين والمعلمين في استيعاب مفاهيم المواطنة الرقمية المتعلقة بالسلوكيات الصحية أثناء استخدام التكنولوجيا في الحياة، كما هدفت إلى تطوير وعيهم بمحو الأمية الرقمية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدمت المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن المتعلمين والمعلمين طوروا وعيهم بالمواطنة الرقمية.

هدفت دراسة (Cristol, Glassman, Choi, 2017)[١٨] إلي تطوير مقياس يتمتع بالصدق والثبات لقياس المواطنة الرقمية، قام الباحثون بتطوير استبانة وتطبيقها على عينة مكونة من (٥٠٨) طالبا" جامعيا" من طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا فى جامعة ميدويسترن فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز النتائج وجود موثوقية جيدة لمقياس المواطنة الرقمية، وهناك علاقة متقاربة مع كفاءة الإنترنت مع الخوف منه.

كما تناولت دراسة (Jones Mitchell 2016)[١٩] تعريف وقياس المواطنة الرقمية بين الشباب، استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات من عينة تكونت من (٩٧٩) فردا" ضمن الفئة العمرية (١٧-١١) سنة من طلبة المدارس في

الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى تعريف المواطنة الرقمية بأنها مزيج من السلوك المحترم الطيب في التعامل مع الآخرين وممارسة الأنشطة المدنية، مثل تشارك المهارات ومساعدة الشباب الآخرين، كما بينت نتائج الدراسة ارتفاع درجة الاحترام الرقمي في أثناء استخدام الوسائل التكنولوجية وارتفاع درجة المشاركة الرقمية للشباب، وانخفاض درجة تعرض الشباب المشاركين في المجتمع الرقمي للآثار السلبية مثل الاختراق الرقمي للخصوصية

- **التعليق على الدراسات السابقة**: باستقراء الدراسات السابقة يتضح الآتي:

يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الآتي:

- دراسة واقع مدير المدرسة في تعزيز المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الدراسة النظرية.
- ركزت بعض الدراسات على دور المدرسة في غرس قيم المواطنة الرقمية لدى الطلاب، بينما ركز البحث الحالي على ممارسات المواطنة الرقمية من وجهة نظر المعلمين.
- اهتمت دراسات أخرى بدور القيادة أو الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة الرقمية، بينما انصب البحث الحالي على الممارسات الفعلية داخل المدارس الثانوية.

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الآتي:

- تحديد مشكلة البحث وبلورتها، وصياغة أهدافه، واختيار منهجه الملائم لطبيعته، ومن ثم التأطير النظري له.
- توضيح مفهوم المواطنة الرقمية، والتعرف إلى واقع دور المدرسة الثانوية في تعزيز المواطنة الرقمية لطلابها.
- دور المؤسسات التربوية ممثلة بالمدارس في غرس قيم المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

- **منهج البحث**:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، والذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافيا، ويشغل هذا المنهج مكانة هامة في العلوم الاجتماعية، لأنه يتكيف مع ظروف الظواهر الاجتماعية المتسمة بعدم الثبات والتغير، ويعرف المنهج الوصفي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات العلمية لظاهرة(٢٠).

القسم الثاني: المواطنة الرقمية في مدارس التعليم الثانوي (إطار نظري):

يتناول البحث الإطار النظري للمواطنة الرقمية في مدارس التعليم الثانوي من حيث الآتي:

أولا: مفهوم المواطنة الرقمية:

يتضمن مفهوم المواطنة الرقمية مجموعة من التعريفات والمفاهيم:

١- **المواطنة**: المواطنة لغة مشتقة من (وطن) أو (وطن بالمكان) أي أقام به، وأوطنه على الأمر أي أضمر فعله معه ووافق عليه. (مجمع اللغة العربية ٢٠٠٤) [٢١]

وتُعرف بأنها: تمتع أي فرد في المجتمع بالحقوق وامتلاك مجموعة من الامتيازات التي كفلها الدستور مقابل ضرائب ورسوم يدفعها للدولة.(٢٢)

٢- **الرقمي:** يشير مصطلح "الرقمي" وفقا لقاموس (٢٠٢١ , Cambridge Dictionary) إلى أنه "تسجيل أو تخزين المعلومات كسلسلة من الأرقام بين ١و،٠ لإظهار أن الإشارة موجودة أو غائبة"، أو "كل ما هو مرتبط بالإشارات الرقمية وتكنولوجيا

الكمبيوتر"، أو"إظهار المعلومات على شكل صورة إلكترونية"، أو "استخدام نظام بواسطة الكمبيوتر والاجهزة الإليكترونية الأخرى؛ حيث يتم إرسال المعلومات واستلامها في شكل إلكتروني كسلسلة من الأرقام ١و ٠"(٢٣)

وبحسب قاموس(Collins ,Dictionary2021) تم تعريف مصطلح الرقمي بأنه: "تسجيل المعلومات أو نقلها في شكل آلاف الإشارات الصغيرة".(٢٤)

٣- **المواطنة الرقمية:** غُرفت المواطنة الرقمية بأنها قيم وأعراف مقننة توضح معابر السلوك المقبول لاستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، فهي: مجموعة من المبادئ التي تحكم التعاملات في البيئة الرقمية، حيث إنها تُشكل أساسًا لكافة المواطنين كبارًا وصغارًا، وتحدد المعايير السلوكية المقبولة والمفترض إتباعها أثناء استخدام التكنولوجيا، بحيث يستطيع المواطن الرقمي التعرف على السلوك الملائم وغير الملائم أثناء استخدام هذه التكنولوجيا بما يحقق أقصى استفادة منها."(٢٥)

كما تُعرف بأنها: منظومة من القيم التي تعزز المشاركة الفعالة للفرد في العالم الرقمي وتحميه من أي تهديدات رقمية أو أي مخاطر تهدد أمنه، هذه المنظومة تعكس الدور الأساسي للمؤسسات التعليمية في تشكيل القيم والسلوكيات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا. (٢٦)

وبين (٢٠١٨)Gillern & (٢٧)Gleaso أنها نموذج ثقافي اجتماعي يُسهم في بناء مجتمع رقمي مُستدام يعزز قيم التعاون والاحترام المتبادل.

إن مفهوم المواطنة الرقمية من المفاهيم المعاصرة، و التي ظهرت تزامنا" مع شبكات التواصل الاجتماعي، وهناك عوامل كثيرة تؤثر في المواطنة الرقمية باعتبارها مجموعة مقومات يجب تنميتها لدى الطلبة في التعليم، وتتأثر مقومات المواطنة الرقمية بالأدوات الرقمية بصفة عامة وشبكات التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، وأهمية التزود بمقومات الأمن التقني، والتحصين الفكري، والمهارات

الأساسية عند استخدام الأدوات الرقمية، والتمكن من مهارات الحوار، ودعم التفاهم والتسامح، والعزوف عن الشائعات، ومكافحة الجريمة، والابتعاد عن الأفكار المنحرفة.(٢٨)

تبين مما سبق أن مفهوم المواطنة الرقمية يُشكل منظومة سلوكية وتقنية، تُعنى بتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم وواجباتهم في الفضاء الرقمي، وتعزز مشاركتهم الفاعلة فيه، مع الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية، وحماية الذات والمجتمع من المخاطر الإلكترونية، وهو ما يبرز الدور الحيوي للمؤسسات التعليمية في ترسيخ هذا المفهوم لدى النشء.

ثانياً: أهمية تطوير المواطنة الرقمية:

اتضح أهمية المواطنة الرقمية في تشكيل بناء الأفراد وإعدادهم بما يتناسب مع تفهم القضايا المرتبطة بالتكنولوجيا سواء من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الأخلاقية.

لذلك يشهد المسئولون التربويون بنمذجة وتسهيل فهم القضايا والمسئوليات الاجتماعية والأخلاقية والقانونية المتعلقة بالثقافة الرقمية المتطورة، حيث إنه من المهم للمديرين ضمان الوصول العادل إلى الأدوات والموارد الرقمية المناسبة لتلبية احتياجات جميع المتعلمين، ونظرًا لأن التكنولوجيا أصبحت جزءًا من حياة الطالب اليومية، فمن الضروري أن يتم تدريس المواطنة الرقمية ومحو الأمية التكنولوجية من سن مبكر جدًا كنهج متكامل في المواد العادية بدلاً من أن تكون معزولة.(٢٩)

اتضح دور المؤسسات التربوية في تعليم المواطنة الرقمية الداعمة لسلوك الإنسان السوي في البيئة التقليدية الطبيعية، حيث إن المجتمع الرقمي اليوم لا يقل أهمية عن المجتمع الواقعي، إذ لابد من الانتباه لما يحدث داخل هذا المجتمع الافتراضي، وحجم تأثيره على الطلاب في حياتهم العامة والتعليمية.(٣٠)

كما أن الاهتمام بغرس قيم المواطنة للطلاب بالمؤسسات التعليمية يساهم في البدء بإنشاء أساس متين لتعليم الطلاب بداية من مرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية مراحلهم الدراسية على التعامل مع القضايا التي يحتاجونها في تعاملهم مع التكنولوجيا.(٣١)

كما تتضح أهمية المواطنة الرقمية فيما يلي:(٣٢)

أ- المواطنة الرقمية توضح للفرد طبيعة العالم الرقمي وكيفية التعامل مع قضاياه فهي بمثابة إطار عام ينظم للفرد تعاملاته في العالم الافتراضي الرقمي.

ب-تضع للفرد معايير موجهة لسلوكه الإنساني والأخلاقي، فتبين له إيجابيات وسلبيات التعامل مع التقنية الرقمية.

ج- تمثل الحصانة الذاتية لدى الفرد ضد الأفكار المتطرفة والملوثات الثقافية التي قد يواجهها في العالم الافتراضي الرقمي.

د- تغرس في الفرد حسن المسئولية الشخصية والمسئولية المجتمعية أثناء تعامله مع التقنية الرقمية، فيصبح نافعًا لنفسه ومجتمعه.

هـ- تضمن للفرد الحفاظ على هويته الشخصية، وتُمكنه من الاستخدام الآمن صحيًا ونفسيًا للتقنيات الرقمية.

كما بينت دراسة (خليل ٢٠٢٠)(٣٣) أن تعزيز قيم المواطنة الرقمية يساهم في تعزيز الأمن القومي حيث أن تعليم الطلاب مبادئ الأمن القومي يساعد في حماية خصوصيتهم ومعلوماتهم الشخصية وتقليل احتمالية تعرضهم للاحتيال أو الاختراقات مما يقلل من المخاطر المرتبطة باستخدام الانترنت ويرفع معدلات الأمن الرقمي والذي يعزز بدوره الثقة باستخدام التكنولوجيا.

كما وضحت دراسة (عبدالهادي، والعاروري ٢٠٢٢)(٣٤) أن التفكير النقدي أحد أهم المهارات التي تعززها المواطنة الرقمية، حيث يتمكن من خلالها الطلاب من التفاعل بذكاء مع المحتوى الرقمي واتخاذ قرارات مسؤولة وصحيحة. ومن

خلال التفكير النقدي يتمكن الأفراد من محاربة الأفكار الضالة التي تملئ الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وتغزو العقول وتهدد الافراد والأوطان وأمنهم مما يسهم في المحافظة على استقرار وأمن الأوطان.

كما أوضحت دراسة (النملة، والسليم ٢٠٢٢)(٣٥) أن تعزيز المواطنة الرقمية يساهم في دعم السلوك الرقمي المسؤول مما يدعم التفاعل الايجابي بين الأفراد ويحارب السلوكيات السلبية مثل التنمر الالكتروني.

ويتبين مما سبق أن المواطنة الرقمية لم تعد خيارًا تربويًا بل أصبحت ضرورة ملحة في ظل التحولات التقنية الراهنة، حيث تمثل إطارًا أخلاقيًا ومعرفيًا يحمي الفرد والمجتمع، ويعزز من استقرار الأوطان وأمنها القومي.

ثالثاً: سمات المواطنة الرقمية:

تميزت المواطنة الرقمية بمجموعة من الخصائص والسمات، وأشار (عبد النعيم ٢٠٢٣)[٣٦] إلى بعض منها:

- اجتماعية: وتشير هذه الخاصية إلى أنها تستهدف إلى إعداد الأفراد من أجل المشاركة في بناء المجتمع.
- ذات طابع انفعالي وجداني: وذلك من خلال فهم القضايا الإنسانية، وحث الفرد على ممارسة السلوك الأخلاقي تجاهها.
- مُكتسبة: أي أن المواطنة الرقمية يمكن اكتسابها من خلال التعليم والتدريب من خلال إعداد الأفراد للمجتمع الرقمي.
- نسبية: وتعني هذه الخاصية ان مستوى المواطنة الرقمية يختلف بين الأفراد باختلاف العوامل المتفاوتة.
- قابلة للقياس: يمكن قياسها من خلال قياس سلوك الفرد الممارس لها في التعامل مع التقنيات، أي من خلال قياس درجة وعي المواطن الرقمي "أي مستخدم للتكنولوجيا الحديثة" بمسئوليات وأخلاقيات التعامل مع العالم الرقمي.

رابعاً: متطلبات تنمية المواطنة الرقمية:

تم تقسيم متطلبات تنمية المواطنة الرقمية لمجموعة من المتطلبات كما ورد بدراسة (هلل ٢٠٢١).(٣٧)

١- **متطلبات إدارية:** وتعنى مجموعة العمليات التي تقوم بها مدارس التعليم الثانوي لتعزيز وعي الطلاب بالمبادئ والأخلاقيات المتعلقة بكيفية الاستخدام الآمن للتكنولوجيا والحد من الملوثات الثقافية.

٢- **متطلبات تكنولوجية:** وهي مجموعة من الإمكانات والتقنيات والوسائط الالكترونية التي يجب توفيرها بالمدارس لضمان وصول المعلومات والمعارف الصحيحة في الوقت المناسب والقضاء على الشائعات الإلكترونية.

٣- **متطلبات قيادية وإدارية:** وتعني مجموعة العمليات والممارسات التي تقوم بها المدارس الثانوية لتحريك الأفراد نحو الالتزام بأخلاقيات المواطنة الرقمية.

٤- **متطلبات قانونية:** وتعنى مجموعة الوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات تجاه الاستخدام الآمن للتكنولوجيا الرقمية، والحد من انتهاك القوانين المرتبطة بالمواطنة الرقمية.

خامساً: دور القائد المدرسي في تعزيز المواطنة الرقمية:

تنص رؤية الإمارات على إقامة نظام تعليمي من الطراز الأول، يحظى الإماراتيون فيه بفرص متساوية في الحصول على تعليم متقدم، بما يرفع تحصيلهم العلمي ويوسع مداركهم ويصقل شخصياتهم لتكون أكثر غنى وتكاملاً، ويطلق إمكاناتهم كاملة ليساهموا بفعالية في حياة مجتمعهم .وفي سبيل ذلك أطلقت الحكومة عدداً من المشاريع التعليمية التي تركت أثراً عميقاً في المجتمع، وساهمت في التنمية المجتمعية وأيضا من خلال مبادرات وطنية مثل برنامج

محمد بن زايد للتعليم الرقمي، والمدرسة الإماراتية، ومبادرة الإمارات للمواطنة الرقمية الإيجابية.[٣٨]

إن القائد المدرسي هو المحور الأساسي في تعزيز المواطنة الرقمية داخل المدارس الإماراتية، إذ يعمل على توجيه العملية التربوية بما يضمن الاستخدام الواعي والمسؤول للتقنيات الحديثة، كما يعمل على نشر ثقافة الوعي الرقمي، ووضع السياسات الداخلية التي تنظم السلوك التكنولوجي للطلبة والمعلمين، كما يحرص على تفعيل ورش تدريبية ومجتمعات تعلم مهنية تدعم المعلمين في دمج مهارات المواطنة الرقمية داخل المناهج والأنشطة الصفية واللاصفية. وبهذا يسهم في بناء بيئة مدرسية آمنة وفعّالة، تعزز قيم الانتماء الوطني والمسؤولية المجتمعية، وتؤهل الطلبة ليكونوا مواطنين رقميين إيجابيين قادرين على المساهمة في رؤية الإمارات نحو مجتمع معرفي مبتكر.

وقد ذكر بوريل وآخرون (٢٠١٩)[٣٩] من أهم مهام مدير المدرسة كقائد رقمي: (وضع الرؤية والأهداف لدمج التقنيات الرقمية في المدرسة، حمل راية التقنيات الرقمية، نمذجة استخدام التقنيات الرقمية، دعم استخدام التقنيات الرقمية في المدرسة، توفير فرص التطوير المهني للمعلمين التي تؤكد على استخدام ودمج التقنيات الرقمية في تعلم الطالب، تأمين الموارد لدعم استخدام التقنيات الرقمية ودمجها في المدرسة، الدعوة لاستخدام التقنيات الرقمية التي تدعم تعلم الطالب، أن تكون على دراية بمعايير التقنيات الرقمية الوطنية وداعمًا لها وتعزيز تحقيقها، وإيصال استخدامات أهمية التقنيات الرقمية في تعزيز تعلم الطلاب لأصحاب المصلحة في المدرسة.

ويتضح مما سبق أن دور مدير المدرسة في تعزيز المواطنة الرقمية يشمل ما يلي:

١- **بناء ثقافة مدرسية واعية:** فعليه أن يعمل على بناء ثقافة مدرسية تشجع على الاستخدام الإيجابي والمسؤول للتكنولوجيا، يمكن تحقيق

ذلك عبر تنظيم ورش عمل للطلاب وأولياء الأمور حول التنمر الإلكتروني، وحماية البيانات الشخصية، وحقوق الملكية الفكرية، كما يمكن للمدير أن يكون قدوة في هذا المجال من خلال تطبيق سياسات واضحة للاستخدام الآمن للأجهزة الرقمية داخل المدرسة.

٢- **تأهيل الكادر التعليمي:** حيث يقع على عاتق المدير مسؤولية تأهيل المعلمين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لتعليم الطلاب هذه المفاهيم بشكل فعال، ويجب أن يتأكد المدير من أن المعلمين على دراية بأحدث التحديات الرقمية وكيفية التعامل معها، مثل مخاطر المعلومات المضللة (fake news) وكيفية التحقق من صحة المحتوى الرقمي.

٣- - **توفير بيئة رقمية آمنة:** يجب على المدير العمل على توفير بيئة رقمية آمنة داخل المدرسة، من خلال تطبيق أنظمة حماية متقدمة على الشبكة المدرسية لمنع الوصول إلى المحتوى غير اللائق أو الضار، كما يمكنه وضع إرشادات واضحة للطلاب حول السلوك المقبول وغير المقبول في الفضاء الرقمي، والتعاون مع الجهات المعنية لتنفيذ حملات توعية دورية.

٤- - **تفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي:** يمكن لمدير المدرسة أن يوسع دائرة تأثيره عبر إقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع المحلي. على سبيل المثال، يمكنه التعاون مع شركات تكنولوجيا المعلومات لتنظيم ورش عمل متقدمة للطلاب والمعلمين حول الأمن السيبراني وأخلاقيات استخدام البيانات، كما يمكنه التنسيق مع الهيئات الحكومية المعنية بالأمن الرقمي في الإمارات، مثل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية(TDRA) ، للاستفادة من برامجهم التوعوية وتطبيقها داخل البيئة المدرسية، هذا التعاون يضمن أن تكون

الممارسات المدرسية مواكبة لأحدث المستجدات القانونية والتقنية في الدولة.

القسم الثالث: ملامح التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا بالغًا بتعزيز قيم المواطنة الرقمية في منظومتها التعليمية، انطلاقًا من رؤيتها الاستراتيجية للتحول الرقمي وبناء مجتمع معرفي مبتكر، وتُعَد المرحلة الثانوية من أهم المراحل التي تتجلى فيها الحاجة الملحة لترسيخ هذه القيم، نظرًا لكونها مرحلة حاسمة في تكوين شخصية الطالب وإعداده لتحمل مسؤولياته المستقبلية كمواطن رقمي واعٍ، وفي هذا السياق، أصبحت المدرسة مطالبة بتوفير بيئة تربوية وتقنية داعمة، تسهم في تمكين الطلاب من الاستخدام المسؤول والآمن للتكنولوجيا، وحمايتهم من المخاطر الرقمية، وتوجيههم نحو الممارسات الإيجابية التي تعزز الانتماء والمشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع، كما يبرز دور مدير المدرسة باعتباره القائد التربوي الذي يوجّه الجهود نحو غرس هذه القيم عبر البرامج التعليمية والأنشطة المختلفة، بما يضمن بناء جيل قادر على التفاعل الإيجابي مع معطيات العصر الرقمي.

يعرض هذا القسم خلفية نظرية عن التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة ويشمل ما يلي:

أولاً: ماهية التعليم الثانوي في دولة الإمارات:

شهد التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة تطورًا نوعيًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، إذ يُعدّ من الركائز الأساسية في خطط التنمية الشاملة التي تتبناها الدولة، فقد أولت القيادة الإماراتية اهتمامًا كبيرًا بقطاع التعليم، إدراكًا منها لدوره المحوري في إعداد جيل قادر على مواكبة متطلبات العصر وبناء اقتصاد معرفي تنافسي، ويتميز التعليم في الإمارات بتنوع مراحله ومؤسساته، حيث يشمل التعليم الحكومي والخاص، والتعليم العام والعالي، إضافة إلى التوسع في التعليم التقني

والمهني، كما تبنت الدولة استراتيجيات متقدمة لتطوير المناهج الدراسية بما يتماشى مع المعايير العالمية، وأدخلت التقنيات الحديثة في العملية التعليمية لتعزيز بيئة التعلم الذكي والمستدام، سعيًا لتحقيق رؤية الإمارات ٢٠٣١ نحو نظام تعليمي رائد عالميًا.

تأسّست دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١م، غير أنّ أولى بوادر التعليم بدأت منذ مطلع القرن العشرين. قبل نشأة أنظمة التعليم الحديثة، ويمكن تقسيم التطور التاريخي للتعليم في ثلاث مراحل من التطوّر، وهي:

١- الفترة الأولى (١٩٠٤م – ١٩٥٣م)

وأطلق عليها عدة أسماء منها فترة ما قبل التعليم النظامي وفترة التعليم الديني وفترة التعليم الأهلي حيث كانت بدايات التعليم في الإمارات مشابهة غلى حد كبير مع مثيلاتها في الدول العربية وقد عرف وقتها ما يسمى بنظام المطاوعة وهو نظام تعليم ديني يقوم على جهد قوة هو المطوع الذي كان ينشىء الكتاب في إحدى زوايا منزله ويعلم في كثير من الأحوال القرآن الكريم واللغة العربية ومبادئ الحساب، ولقد شهدت هذه الكتاتيب والمدارس القديمة تطورًا في مناهجها واساليب إداراتها فيما بعد.(٤٠)

على الرغم من التحديات التي واجهت هذه الفترة مثل قلة الموارد ونقص المعلمين، إلا أنها لعبت دورًا هامًا في تأسيس قاعدة للتعليم في الإمارات العربية المتحدة، ووصفت هذه الفترة ببعض السمات ومنها ما يلي(٤١):

أ- غياب التعليم الرسمي: لم تُوجد وزارة تعليم رسمية في هذه الفترة.

ب-انتشار المدارس الكتاتيب: كانت موجودة في المدن والقرى، وتديرها عادةً شخصيات دينية.

ج-تركيز التعليم على الدين: كان التركيز الأساسي على تعليم القرآن الكريم واللغة العربية.

د-قلة فرص التعليم للفتيات: لم تكن فرص التعليم متاحة للفتيات بشكل كبير.

هـ-اعتماد التعليم على التبرعات: كانت المدارس الكتاتيب تعتمد على التبرعات من الأهالي لتمويلها.

٢- الفترة الثانية (١٩٥٣م – ١٩٧١م)

تمتد هذه الفترة من عام ١٩٥٣م، وحتى قيام الاتحاد عام ١٩٧١م، وهي فترة التعليم النظامي الحديث في الدولة، والمقصود بالتعليم الحديث هو أن العملية التربوية قد خرجت من نطاق نظام المطاوعة في كل ما يتعلق بها من مناهج، كتب دراسية، مستوى المدرسين وتأهيلهم، نظام الامتحانات والشهادات، المراحل التعليمية، البناء المدرسي والتمويل، وقد شهدت العملية التربوية نوعًا من الاستقرار والاشراف لم تعرفه من قبل.

وتسمى بفترة التعليم النظامي حيث يعتبر عام ١٩٥٣ البداية الحقيقية لإنشاء المدارس النظامية في الإمارات عندما أنشئت أول مدرسة بإمارة الشارقة وهي مدرسة القاسمية عند وصول البعثة التعليمية من دولة الكويت استجابة لرغبة حكام الشارقة في ذلك الوقت وفي عام ١٩٥٥م أنشئت مدرسة الأحمدية في دبي وكان مكتب دولة الكويت قد اتخذها مقرًا له وفي عام ١٩٥٨ افتتحت أول مدرسة في عجمان ثم في عام ١٩٥٩ في ام القرى وفي عام ١٩٦١م في الفجيرة، وشهدت هذه الفترة إنشاء أول مدرسة صناعية في عام ١٩٥٨م بالشارقة وفي عام ١٩٦٤م بدبي وفي عام ١٩٦٩م برأس الخيمة كما افتتحت مدرسة للتعليم التجاري في دبي عام ١٩٦٩م وشملت قسمًا مسائيًا التحق به بعض العاملين في البنوك والشركات والمهن التجارية وفي عام ١٩٦٦م قام مكتب دولة الكويت بالإمارات بإنشاء معهد لإعداد المعلمين وآخر لإعداد المعلمات بالشارقة وكانت مدة الدراسة فيهما اربع سنوات موازية للتعليم الثانوي العام، كما شهدت هذه الفترة توسعًا في إنشاء المعاهد الدينية في كل من دبي وعجمان ورأس الخيمة والعين.(٤٢)

شهدت الإمارات افتتاح ثلاث مدارس هي التيمية في الشارقة، أما المدرسة الثانية (الأحمدية)، والمدرسة الثالثة في أبو ظبي عام ١٩٥٣م.(٤٣)

وشهدت هذه الفترة تطورًا ملحوظًا من حيث الزيادة في عدد الطلاب والفصول والمدرسين والمدارس.

جدول رقم (١)

يظهر هذا التطور مقارنًا بين عام ١٩٥٣/ ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦١/١٩٦٢م:(٤٤)

السنة	عدد الطلاب	الفصول الدراسية	الهيئة التعليمية	عدد المدارس
١٩٥٣/ ١٩٥٤	٢٣٠	المرحلة الابتدائية	٦	١
١٩٦١/١٩٦٢	٣٨٦١	٩٦	١٢٦	١٩

ويتبين من الجدول السابق حجم النقلة النوعية التي شهدها قطاع التعليم في دولة الإمارات خلال فترة وجيزة، حيث ارتفع عدد الطلاب بشكل لافت من ٢٣٠ طالبًا في العام الدراسي ١٩٥٣/١٩٥٤ إلى ٣٨٦١ طالبًا في عام ١٩٦١/١٩٦٢، وهو ما يدل على تزايد الإقبال المجتمعي على التعليم، كما تضاعف عدد المدارس والمعلمين والفصول الدراسية بصورة واضحة، مما يعكس جهود الدولة في توفير البنية التحتية التعليمية وتوسيع نطاقها لمواكبة هذا الإقبال، ويؤكد هذا التطور المبكر إدراك المجتمع لأهمية التعليم بوصفه أساسًا للتنمية والتقدم، ومقدمة للتحولات الكبرى التي شهدها النظام التعليمي في العقود اللاحقة.

٣- الفترة الثالثة (١٩٧٩م – حتى الآن)

وهي الفترة التي تزامنت بدايتها مع قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تطوير التعليم وكان طبيعيًا أن تشهد هذه الفترة توسعًا شاملاً في الجوانب الكمية والكيفية للتعليم، وخاصة مع ظهور الطفرة البترولية وما صاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية انعكست على عمليات التوسع الكمي الهائل في أعداد المدارس والطلاب والمعلمين والإداريين. (٤٥)

كما شهدت هذه الفترة انتشار المدارس الحكومية المجهزة بأحدث الأجهزة والوسائل ذات الطراز المعماري الراقي، واستقدمت الدول البعثات التعليمية من مختلف البلدان العربية لتساهم في تطور التعليم الحديث وهكذا شهدت دولة

الإمارات العربية المتحدة خلال تلك الفترة قفزة كبيرة في مجال التعليم أدى إلى زيادة نسبة المتعلمين من بين أفراد الشعب والقضاء على الأمية، ثم حدث تطور كبير في مجالات وأنواع التعليم ومراحله.(٤٦)

ثانياً: أهداف التعليم الثانوي في دولة الإمارات:

تشمل هذه المرحلة الصفوف الدراسية من التاسع حتى الثاني عشر، وقسمت الوزارة للمرحلة الثانوية إلى ثلاثة أقسام: العام والمتقدم والنخبة، وتهدف وزارة التربية والتعليم من وراء هذا التقسيم إلى تنمية مهارات الطلبة، وتوفير بيئة تعليمية غنية تشجع الطلبة على التعلم، وتطوير مخرجات التعليم العام لتتناسب ومتطلبات اقتصاد المعرفة، ويتهيأ الطلبة في هذه المرحلة التعليمية لبداية حياتهم العملية، وتقلُّد أدوارهم في المجتمع، وبمجرد الانتهاء من هذه المرحلة، يتم منح الطالب الشهادة الثانوية، وهي تعني إكمال ١٢ عاماً من التعليم الإلزامي، ويُمنح الطلاب الذين أكملوا تعليمهم في المدرسة الثانوية التقنية الدبلوم الفني الثانوي.(٤٧)

تكون مسارات التعليم الثانوي التي يلتحق الطالب بأي منها وفقا لقدراته وميوله، على النحو الآتي: (٤٨)

أ- مسار التعليم الثانوي العام الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة وثقافة أكاديمية.

ب-مسار التعليم الثانوي المتقدم الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة وقاعدة علمية متخصصة.

ج-مسار "النخبة" وهو مسار ممتد من مرحلة التعليم الأساسي يبدأ التحاق الطلبة به من الصف السابع (أو نهاية الحلقة الأولى) ويقوم على قاعدة علمية متقدمة.

وتهدف هذه المرحلة إلى تكوين المواطن القادر على أن:(٤٩)

أ–يستخدم لغته العربية في تعزيز قدرته على الاتصال وتنمية ثقافية العلمية والأدبية ومراعاة مقومات البناء اللغوي الصحيح للغة وتذوق فنونها، ويتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل.

ب–يتكيف مع المتغيرات البيئية الخاصة بوطنه وأبعادها الطبيعية والسكانية والاجتماعية والثقافية، ويعمل على حسن استثمارها وصيانتها، وتحسين إمكانياتها وتطويرها.

ج–يكون ذات ثقافية مستمدة من حضارة وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة وأمته في الماضي والحاضر ويدرك ضرورة الانفتاح الواعي على الحضارة العالمية والإسهام فيها ويتفاعل إيجابا مع البيئة الثقافية الخاصة بمجتمعه، ويعمل على تطويرها.

د–يعزز ثقته بنفسه وتقديره لإنسانية الإنسان واحترامه لكرامة الآخرين وحرياتهم، ويحترم اختلافهم ويستخدم العقل في الحوار والتسامح في التعامل والأدب في الاستماع.

ويتبين مما سبق أن التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة قسمت مساراته إلى أربع مسارات: وهي المسار العام ويطبق بدأً من الصف الأول، والمسار المهني (التخصصي) ويطبق بدأً من الصف التاسع، والمسار المتقدم من الصف العاشر ويحق فيه للطالب الالتحاق بالمسار المتقدم أو البقاء بالمسار العام، مسار النخبة (برنامج العلوم والرياضيات المتقدم) وبدأً من الصف السادس يحق للطلاب المميزين علميًا الالتحاق به.(٥٠)

ثالثاً: إدارة التعليم الثانوي في دولة الإمارات:

تُعد إدارة التعليم في إدارة الإمارات العربية المتحدة مثالًا واضحًا للإدارة المركزية في التعليم، حيث تعتبر مسئولية التعليم من اختصاص وزارة التربية والتعليم في المقام الأول، وتضم إدارة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة أربعة مستويات تنظيمية وهي:–

على المستوى القومي (الوزارة):

وزير التربية والتعليم: هو رأس الجهاز التنفيذي للوزارة، ويتولى مسؤولية وضع السياسات العامة للتعليم الثانوي والإشراف على تنفيذها.

وكيل الوزارة: هو نائب الوزير، ويقوم بمساعدته في أداء مهامه وواجباته.

وكيل الوزارة للشئون الأكاديمية للتعليم العام.

الوكلاء المساعدون في التعليم العام.(٥١)

يوضح الشكل التالي رقم (١) التنظيم الإداري للتعليم الثانوي في دولة الإمارات على المستوى القومي (الوزارة).

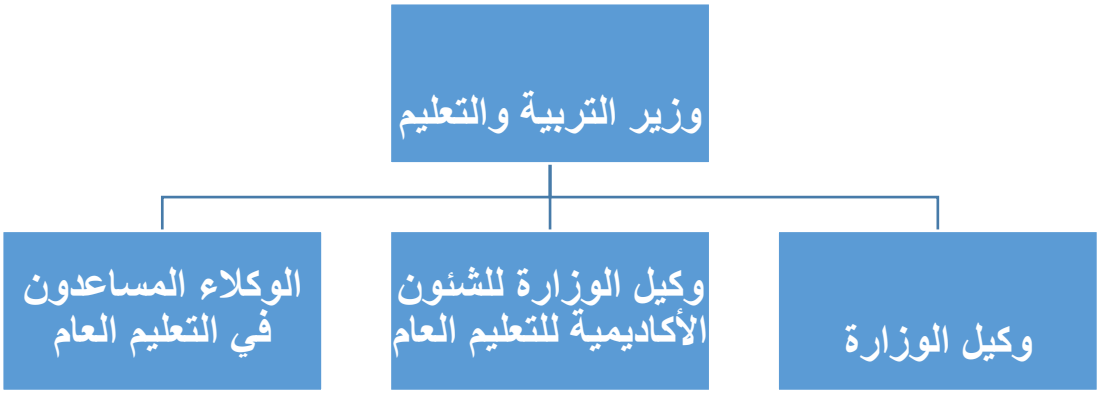

٢- على المستوى الإقليمي (الإمارة):

أ-في إمارة أبو ظبي

تأسست دائرة التعليم والمعرفة عام ٢٠٠٥ ، لتكون الجهة المسؤولة عن الإشراف على مبادرات التطوير في كافة قطاعات التعليم من المرحلة التأسيسية والثانوية، إلى التعليم العالي، والفني، والمهني، وتعليم الكبار في الإمارة.

ب–في إمارة دبي

تتولى هيئة المعرفة والتنمية البشرية مسؤولية الرقابة على جودة التعليم الخاص في دبي والارتقاء به، وتوفر الدعم للمدارس، والجامعات، والطلبة، والأطراف ذوي العلاقة لبناء قطاع تعليمي يتميز بالجودة العالية ويهتم بنشر أجواء السعادة والحياة الطيبة، ويتبع للهيئة عدد من المؤسسات منها مؤسسة التعليم المدرسي وجهاز الرقابة المدرسية في دبي.

ج–في إمارة الشارقة

أصدرت حكومة الشارقة المرسوم الأميري الذي يقضي بإنشاء هيئة الشارقة للتعليم الخاص في الإمارة، تتبع الهيئة للحكومة المركزية لإمارة الشارقة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات القانونية التي تكفل تحقيق أهدافها.(٥٢)

٣–على المستوى المحلي (القطاع):

تتكون القطاعات من عدة اقسام، منها ما يلي:

أ–قسم التعليم الثانوي: وهو القطاع المسؤول عن إدارة وتنظيم التعليم الثانوي في جميع أنحاء الدولة.

ب–قسم التطوير المهني: وهو القطاع المسؤول عن تطوير مهارات المعلمين والقيادات المدرسية في مجال التعليم الثانوي.

ج–قسم المناهج الدراسية: وهو القطاع المسؤول عن تطوير المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية.

د–قسم الامتحانات والتقييم: وهو القطاع المسؤول عن وضع الامتحانات وتقييم أداء الطلاب في المرحلة الثانوية.

يوضح الشكل التالي رقم (٢) التنظيم الإداري للتعليم الثانوي في دولة الإمارات على المستوى المحلي (القطاع).

٤- على المستوى الإجرائي (المدرسة):

حيث تعتبر المدرسة هي المؤسسة المسئولة فنيًا وإداريًا عن تحقيق وتنفيذ السياسة التعليمية في الدولة، وحيث يتوقف على إدارة المدرسة تحقيق الأهداف التربوية التي يسعى إليها مجتمع الإمارات.(٥٣)

رابعاً: أبرز جهود تطوير التعليم الثانوي في دولة الإمارات:

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودًا كبيرة لتطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة ورؤية الإمارات ٢٠٣١، ومن أبرز هذه الجهود:

١- دمج التعليم الذكي وتطوير المعلمين تقنيًا من خلال مجموعة من المبادرات منها تطبيق نموذج المدرسة الإماراتية التي تعتمد على المنهجيات العالمية، وتوحيد المناهج والمسارات وأنظمة التقييم في جميع المدارس الحكومية والخاصة، بما يضمن العدالة التعليمية ويرفع من جودة المخرجات[٥٤].

٢- تنويع المسارات التعليمية عن طريق استحداث مسارات متعددة (عام، متقدم، مهني، نخبة) لتمكين الطالب من اختيار المسار المناسب لقدراته وميوله، بما يتيح له الالتحاق بالتعليم الجامعي أو المهني.٥٥

٣- التحول الرقمي في التعليم من خلال إدخال أنظمة التعلم الذكي، والمنصات الرقمية، والاختبارات الإلكترونية، بما يعزز المواطنة الرقمية ويربط الطالب بمهارات العصر

٤- تطوير المعلم وتأهيل الكوادر التربوية من خلال إطلاق برامج تدريبية متخصصة داخل الدولة وخارجها، لرفع كفاءة المعلمين في أساليب التعليم الحديثة والتقويم المستمر.[٥٦]

٥- البنية التحتية المتقدمة من خلال بناء مدارس ذكية مجهزة بأحدث تقنيات التعليم، ومختبرات علمية حديثة، ومراكز ابتكار داخل المدارس الثانوية.

٦- الانتقال إلى نظام تقييم مستمر بدلًا من الامتحانات المركزية التقليدية، حيث أعلنت وزارة التربية والتعليم إلغاء الامتحانات الموحدة لفصل الدراسي الثاني واستبدالها بتقييم مدرسي مستمر، مع إجراء الامتحانات المركزية فقط في الفصول الأولى والثالثة.

القسم الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية:

يعرض هذا القسم الدراسة الميدانية من حيث:

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع (المعلمين والمعلمات من الجنسين بالمرحلة الثانوية) في جميع مدارس التعليم الثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة والبالغ عددهم (٩٥٤) مدرسة، ونظرا لكبر عدد المعلمين المقيدة في هذه المدراس على مستوى الدولة تم سحب عينة من المعلمين حجمها ٤٠٠ مفردة.

ثانيًا: عينة الدراسة:

تم سحب عينة عشوائية مكونة من (٤٠٠) مفردة من المعلمين والمعلمات، حيث قامت الباحثة بتطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع استمارة الكترونية، وبعد أن اكتملت عملية تجميع الاستبيانات من أفراد العينة بعد إجابتهم عليها بطريقة صحيحة، تبين للباحثة أن عدد الاستبيانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي (٤٠٠) استمارة وتم استبعاد (٤٥) استمارة، وقد تمثلت خصائص عينة الدراسة الميدانية فيما يلي:

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة الميدانية حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	٧٥	١٨,٨
	انثى	٣٢٥	٨١,٢
المؤهل التعليمي	عالي	٢٨٥	٧١,٢
	ماجستير	٩٥	٢٣,٨
	دكتوراه	٢٠	٥
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٧٢	١٨
	من ٥-١٠ سنوات	٧٧	١٩,٢
	أكثر من ١٠ سنوات	٢٥١	٦٢,٨
الإمارات التي تقطنها عينة الدراسة	الشارقة	١٧	٤,٣
	أبو ظبي	٢٢٢	٥٥,٥
	العين	١٢٩	٣٢,٢
	دبي	٢٢	٥,٥
	رأس الخيمة	١٠	٢,٥
الإجمالي		**٤٠٠**	**١٠٠**

يبين الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير النوع أن نسبة ١٨.٨٪ للذكور، ونسبة ٨١.٢٪ للإناث. ويبين متغير المؤهل التعليمي للقيادات أن نسبة ٧١.٢٪ من حاملي مؤهل عالي جامعي، ونسبة ٢٣.٨٪ حاملي مؤهل ماجستير ونسبة ٥٪ حاملي مؤهل دكتوراه. ويبين متغير عدد سنوات الخبرة التي مارستها عينة الدراسة من المعلمين والمعلمات أن نسبة ٦٢.٨٪ من العينة تتمتع بخبرة عمل كبيرة أكثر من ١٠ سنوات، ونسبة ١٩.٢٪ من العينة تراوحت خبرتها ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات، ونسبة ١٨٪ من العينة كانت خبرتها أقل من ٥ سنوات.

وقد تم سحب عينة المعلمين والمعلمات من خمس إمارات مختلفة، وقد جاءت نسبة ٥٥.٥٪ من العينة من قاطني إمارة أبو ظبي، تلاه نسبة ٣٢.٢٪ من العينة قاطني إمارة العين، ثم نسبة ٥.٥٪ من قاطني إمارة دبي، ثم نسبة ٤.٣٪ من قاطني إمارة الشارقة، وأخيرًا نسبة ٢.٥٪ من قاطني إمارة رأس الخيمة.

ثالثًا: صدق الأداة:

تم تصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث وزعت الباحثة الاستبانة على عدد من المحكمين، لإبداء الرأي في أسئلة وفقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية. ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك الاتساق داخلي بين الفقرات. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٢) نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مستوى المواطنة الرقمية

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
١	0.719**	٠,٠٠٠	١٥	0.708**	٠,٠٠٠	٢٩	0.661**	٠,٠٠٠
٢	0.630**	٠,٠٠٠	١٦	0.607**	٠,٠٠٠	٣٠	0.590**	٠,٠٠٠
٣	0.618**	٠,٠٠٠	١٧	0.569**	٠,٠٠٠	٣١	0.664**	٠,٠٠٠
٤	0.657**	٠,٠٠٠	١٨	0.618*	٠,٠٠٠	٣٢	0.607**	٠,٠٠٠
٥	0.590**	٠,٠٠٠	١٩	0.690**	٠,٠٠٠	٣٣	0.809**	٠,٠٠٠
٦	0.578**	٠,٠٠٠	٢٠	0.624**	٠,٠٠٠	٣٤	0.688**	٠,٠٠٠
٧	0.719**	٠,٠٠٠	٢١	0.693**	٠,٠٠٠	٣٥	0.809**	٠,٠٠٠
٨	0.618**	٠,٠٠٠	٢٢	0.809**	٠,٠٠٠	٣٦	0.578**	٠,٠٠٠
٩	0.690**	٠,٠٠٠	٢٣	0.682**	٠,٠٠٠	٣٧	0.684**	٠,٠٠٠
١٠	0.672**	٠,٠٠٠	٢٤	0.657**	٠,٠٠٠	٣٨	0.569**	٠,٠٠٠
١١	0.684**	٠,٠٠٠	٢٥	0.672**	٠,٠٠٠	٣٩	0.682**	٠,٠٠٠
١٢	0.630**	٠,٠٠٠	٢٦	0.708**	٠,٠٠٠	٤٠	0.661**	٠,٠٠٠
١٣	0.618**	٠,٠٠٠	٢٧	0.693**	٠,٠٠٠	٤١	0.809**	٠,٠٠٠
١٤	0.624**	٠,٠٠٠	٢٨	0.668**	٠,٠٠٠	٤٢	0.666**	٠,٠٠٠

تشير نتائج الجدول السابق لقيم معامل ارتباط بيرسون لفقرات "مستوى المواطنة الرقمية" إلى وجود ارتباطات قوية ودالة إحصائيًا بين جميع الفقرات والمجال الكلي، حيث تراوحت قيم R بين (٠.٥٦٩) و(٠.٨٠٩) وجميعها عند مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، مما يعكس اتساقًا بنيويًا عاليًا لهذا البعد، وقد سجلت الفقرات (٢٢، ٣٣، ٣٥، ٤١) أعلى درجات الارتباط بقيم بلغت (٠.٨٠٩)، مما يدل على أنها تمثل مؤشرات محورية في قياس مستوى المواطنة الرقمية، وتؤكد هذه النتائج على فعالية الفقرات في التعبير عن مدى إدراك القيادات المدرسية لمفاهيم المواطنة الرقمية وممارستها، مما يعزز من مصداقية الأداة البحثية ويبرز أهمية هذا البعد في بيئات التعليم المعاصرة.

رابعًا: ثبات الأداة:

يقصد به الوصول إلى اتفاق متوازن في النتائج بين الباحثين في حالة استخدامهم لنفس الأسس والأساليب على نفس المادة الإعلامية، أي محاولة تخفيض نسب التباين لأقل حد ممكن من خلال السيطرة على العوامل التي تؤدي لظهوره في كل مرحلة من مراحل البحث، وتم تطبيق اختبار الثبات في الدراسة الميدانية على عينة تمثل ١٠٪ من العينة الأصلية بعد تحكيم صحيفة الاستقصاء ثم إعادة تطبيق الاختبار مرة ثانية على عينة ٥٪ من المبحوثين بعد أسبوعين من الاختبار الأول، كما تم التحقق من مؤشرات ثبات أسئلة أداة الدراسة من خلال تطبيق معامل ألفا كرونباخ والذي جاءت قيمته (٠.٨٩١) وهي قيمة تشير إلى أن الدراسة حققت درجة جيدة من الثبات، وجاءت نتائج معامل الثبات كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

نتائج معامل الثبات (ألفا) كرونباخ لمحاور الاستبانة والدرجة الكلية

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
تعزيز المواطنة الرقمية	7	0.946

قامت الباحثة من التحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لأسئلة الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية (٠.٩٣٨) لمستوى ممارسات تتعلق بمجال المواطنة الرقمية، وهذه النتيجة تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفي بأغراض الدراسة.

خامسًا: المعالجة الإحصائية:

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقاما معينة)، وذلك تمهيدا لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقا لأسئلة الدراسة بيانات الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (ت) (t- test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

لتحديد درجة أوزان استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

جدول رقم (٤)

مستوى تحديد أوزان استجابة أفراد عينة الدراسة

الدرجة	الوزن النسبي بحسب المعادلة (المتوسط الحسابي x 100) ÷ الدرجة العظمى للعبارة.
منخفضة	٠-٣٣,٣ درجة
متوسطة	٣٣,٤- ٦٦,٦ درجة
عالية	٦٦,٧- ١٠٠ درجة

المحور الثاني: نتائج إجابة عينة الدراسة على أسئلة الدراسة:

يتناول هذا الجزء وصفًا مفصلًا لنتائج إجابة عينة الدراسة من المعلمين والمعلمات على العبارات التي تقيس أبعاد ممارسة تعزيز المواطنة الرقمية، والفروق

المعنوية بين أفراد العينة وفقا لخصائصها ونتائج تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال: ما مستوى تقييم عينة الدراسة لتحقق الممارسات المتعلقة بمجال المواطنة الرقمية؟: للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي إلى جانب البيانات الأولية (التكرارات– النسب) لاستجابات أفراد العينة على مجال الاستبانة التي تعبر عن الممارسات المتعلقة بمجال المواطنة الرقمية.

جدول رقم (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الاستبانة التي تعبر عن الممارسات المتعلقة بمجال المواطنة الرقمية :

المجال	عالية		متوسطة		منخفضة		الإجمالي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
توفر إدارة المدرسة قاعدة بيانات إلكترونية خاصة (المعلمين، الطلبة، الإداريين).	٢٩٢	٧٣	٩٨	٢٤,٥	١٠	٢,٥	٤٠٠	١٠٠	٢,٧١	٠,٥٠٨٦	٨٥,٢	مرتفعة
تعمل ادارة المدرسة على حوسبة جميع النماذج الإدارية والفنية كنموذج زيارة المعلمين وجداول تحصيل الطلبة وبرنامج الحصص الأسبوعي.	٢٨٩	٧٢,٢	٨٨	٢٢	٢٣	٥,٨	٤٠٠	١٠٠	٢,٦٧	٠,٥٨١٩	٨٣,٣	مرتفعة
توفر إدارة المدرسة منصة رقمية للتواصل الاجتماعي بين المعلمين والإداريين	٢٨١	٧٠,٣	٩٨	٢٤,٥	٢١	٥,٢	٤٠٠	١٠٠	٢,٦٥	٠,٥٧٧٤	٨٢,٥	مرتفعة
توفر إدارة المدرسة حواسيب كافية لإنجاز الاعمال الادارية.	٢٧٩	٦٩,٨	١٠١	٢٥,٢	٢٠	٥	٤٠٠	١٠٠	٢,٦٥	٠,٥٧٣٧	٨٢,٤	مرتفعة
توفر إدارة المدرسة أدوات وأجهزة ملحقة للحاسب الآلي	٢٨١	٧٠,٢	٨٨	٢٢	٣١	٧,٨	٤٠٠	١٠٠	٢,٦٣	٠,٦٢٤٨	٨١,٣	مرتفعة

Online ISSN\2735-3192 ISSN /2682-3489

المجال	عالية		متوسطة		منخفضة		الإجمالي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
(طابعة، ماسح ضوئي، عارض بيانات، كاميرا رقمية).												
تيسر إدارة المدرسة أنظمة وتعليمات تغطي جميع جوانب العمل في المدرسة.	٢٦١	٦٥,٢	١٢١	٣٠,٣	١٨	٤,٥	٤٠٠	١٠٠	٢,٦١	٠,٥٧٣٨	٨٠,٤	مرتفعة
توفر إدارة المدرسة شبكة الإنترنت بالكفاءة والفاعلية والثبات بشكل مستمر.	٢٥٢	٦٣	١٢٦	٣١,٥	٢٢	٥,٥	٤٠٠	١٠٠	٢,٥٧	٠,٥٩٦٠	٧٨,٨	مرتفعة

تعكس نتائج الجدول السابق مستوىً مرتفعًا من الممارسات المرتبطة بتعزيز المواطنة الرقمية داخل المدارس الثانوية في دولة الإمارات، كما تظهر النتائج التقييمات الإيجابية تجاه تفعيل البنية الرقمية والإدارية الداعمة للتحول الرقمي في المدارس.

وفي مقدمة هذه الممارسات، جاءت العبارة المتعلقة بتوفير قاعدة بيانات إلكترونية للمعلمين والطلبة والإداريين، حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي (٢.٧١) ووزن نسبي (٨٥.٢ درجة)، مما يشير إلى إدراك الإدارة المدرسية لأهمية التنظيم الرقمي للبيانات كمقوم أساسي من مقومات الحوكمة الحديثة والفعالة، كما أن القيام بحوسبة النماذج الإدارية والفنية حصلت على متوسط مرتفع (٢.٦٧) ووزن نسبي (٨٣.٣ درجة)، مما يدل على أن هناك تحولًا فعليًا نحو الإدارة الذكية، وهو ما ينعكس على تحسين كفاءة العمل وتسهيل الإجراءات.

ISSN /2682-3489 Online ISSN\2735-3192

ومن جهة أخرى، أظهرت النتائج أن المدارس تهتم بتوفير منصات رقمية للتواصل بين العاملين (بمتوسط ٢.٦٥، ووزن نسبي ٨٢.٥ درجة)، إلى جانب توفير حواسيب كافية (بنفس المتوسط والوزن)، مما يشير إلى بيئة داعمة لأداء الموظفين ومشجعة على الإنتاجية والتواصل الفعّال، وهو ما يعزز من جاهزية العاملين لاستخدام الأدوات الرقمية في ممارسة مهامهم اليومية.

أما على صعيد البنية المادية، فقد لوحظ وجود دعم تقني ملموس عبر توفير الأجهزة الملحقة بالحواسيب مثل الطابعات والماسحات الضوئية وغيرها (بمتوسط ٢.٦٣، ووزن نسبي ٨١.٣ درجة)، مما يسهم في تيسير تنفيذ المهام الإدارية والتربوية بكفاءة، كما تسهم أنظمة وتعليمات العمل الرقمية في تعزيز الحوكمة المدرسية وتحقيق الاتساق في الأداء المؤسسي، وقد حصل هذا الجانب على متوسط (٢.٦١) ووزن نسبي (٨٠.٤ درجة).

وأخيرًا، تشير العبارة المتعلقة بتوفير شبكة الإنترنت بشكل مستمر وفعّال إلى أحد التحديات النسبية التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير، حيث حصلت على أقل متوسط نسبيًا (٢.٥٧) ووزن نسبي (٧٨.٨ درجة)، رغم تصنيفها ما تزال ضمن المستوى المرتفع، ما يعكس الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية التقنية بشكل مستمر لمواكبة تطلعات التعليم الرقمي.

بصورة عامة، تؤكد هذه النتائج على أن إدارات المدارس الثانوية في دولة الإمارات تبذل جهودًا كبيرة في تطبيق مفاهيم المواطنة الرقمية من خلال الدعم التقني، وتوظيف الأدوات الرقمية، وتسهيل سبل التواصل والتفاعل، بما يعزز جودة التعليم، ويرتقي بالأداء المؤسسي في ظل رؤية الدولة نحو التحول الرقمي الشامل.

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على العبارات السابقة مقياسًا عامًا للممارسات المتعلقة بمجال المواطنة الرقمية والذي جاءت مستوياته كما يلي:

جدول رقم (٦)

مستويات المقياس العام للممارسات المتعلقة بمجال المواطنة الرقمية

	التكرار	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن العام
منخفض	٢١	٥,٢	٢,٧	٠,٥٦١٩٥	٨٢
متوسط	٧٨	١٩,٥			
مرتفع	٣٠١	٧٥,٣			
إجمالي	٤٠٠	١٠٠			

تشير نتائج الجدول السابق لمستويات المقياس العام للممارسات المتعلقة بمجال المواطنة الرقمية إلى أن إدارات المدارس الثانوية في دولة الإمارات تولي اهتمامًا كبيرًا بتطبيق مبادئ المواطنة الرقمية، وهو ما يتضح من النسبة المرتفعة للفئة التي صنّفت ممارسات هذا المجال على أنها "مرتفعة"، حيث بلغت ٧٥.٣٪ من أفراد العينة، مما يعكس التزامًا واضحًا من قبل الإدارة المدرسية بتعزيز البنية الرقمية وتبني نهج إداري متطور ومتسق مع التحول الرقمي الشامل في الدولة.

وقد بلغ المتوسط الحسابي ٢.٧ من أصل ٣، مما يشير إلى تقييم مرتفع بوجه عام، أما الوزن النسبي العام وقيمته ٨٢ درجة، وهو وزن نسبي يُصنّف ضمن المستوى المرتفع، ويعكس جودة الممارسات الرقمية المرتبطة بالمواطنة المؤسسية، مثل توفير قواعد بيانات رقمية، حوسبة النماذج، وتيسير الاتصال الإداري من خلال أدوات ذكية.

أما النسبة المتوسطة والتي تمثل ١٩.٥٪ من العينة، فربما تعكس تفاوتًا جزئيًا في توفر أو فاعلية بعض الأدوات أو الأنظمة الرقمية بين المدارس المختلفة، سواء من حيث البنية التحتية أو الاستخدام الفعلي لها في إدارة المهام اليومية، بينما بلغت النسبة المنخفضة فقط ٥.٢٪، وهي نسبة ضئيلة تؤكد على أن القصور في هذا الجانب محدود، وربما يعزى إلى عوامل استثنائية أو تحديات فنية في بعض المؤسسات التعليمية.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن مجال "المواطنة الرقمية" يتمتع بحضور قوي في الواقع المدرسي الإماراتي، ويمثل أحد المؤشرات المهمة على تقدم الإدارة المدرسية في التفاعل مع مفاهيم التحول الرقمي، وتهيئة بيئة تعليمية تدعم الكفاءة والحوكمة الذكية، وهو ما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للدولة في تطوير قطاع التعليم ودعمه بتقنيات العصر.

الجزء الثاني: نتائج التحقق من صحة فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي للدراسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقدير أبعاد تعزيز المواطنة الرقمية في المدارس الإماراتية وفق المستوى الكلي باختلاف (النوع، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في العمل، الإمارات التي يقطنها العينة).

وللإجابة عن هذا الفرض الرئيسي ينبثق منه مجموعة من الفرضيات الفرعية وذلك كما يلي:

نتائج الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقدير تعزيز المواطنة الرقمية والدرجة الكلية تعزى لمتغير النوع.

تم فحص الفرضية الفرعية الأولى بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات مستوى تقدير تعزيز المواطنة الرقمية والدرجة الكلية يعزى لمتغير النوع.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات مستوى تقدير تعزيز المواطنة الرقمية والدرجة الكلية تعزى لمتغير النوع

المجال	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
تعزيز المواطنة الرقمية	ذكر	٧٥	٢,٩٤٦٧	٠,٢٢٦٢١	٤,٣٠٩	٠,٠٠٠
	أنثى	٣٢٥	٢,٦٤٣١	٠,٥٩٩٨٩		

يسجل الذكور متوسطًا أعلى (٢.٩٥ مقابل ٢.٦٤ للإناث)، مع دلالة عند مستوى (٠.٠٠٠)، مما قد يعكس انخراطهم الأكبر في العمليات الرقمية أو شعورهم بفاعلية البنية التحتية التكنولوجية داخل المدرسة.

نتائج الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥ 0.05) بين متوسطات مستوى تقدير الذات لذوي الإعاقة الحركية نتيجة ممارسة الرياضة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تم فحص الفرضية الفرعية الثانية بحساب تحليل التباين أحادي الاتجاه " one way anova" لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تقدير تعزيز المواطنة الرقمية والدرجة الكلية يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه "one way anova" لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تقدير تعزيز المواطنة الرقمية والدرجة الكلية يعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	الرياضة التي يمارسها	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
تعزيزالمواطنة الرقمية	عالي	٢٨٥	٢,٧٤٤	٠,٥١١	بين المجموعات	٢,١٠٩	٢	١,٠٥٤	٣,٣٧٩	٠,٠٣٥
	ماجستير	٩٥	٢,٦١٠٥	٠,٦٢٤	داخل المجموعات	١٢٣,٨٩١	٣٩٧	٠,٣١٢		
	دكتوراه	٢٠	٢,٥	٠,٨٢٧	المجموع	١٢٦,٠٠٠	٣٩٩			

ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في تعزيز المواطنة الرقمية (ف = ٣.٣٧٩، دلالة = ٠.٠٣٥)، حيث يميل حملة البكالوريوس إلى تقييم هذا المجال بدرجة أعلى (٢.٧٤) مقارنة بزملائهم من حملة الماجستير (٢.٦١) والدكتوراه (٢.٥)، وقد يدل ذلك على أن المعلمين الأقل تأهيلاً أكاديميًا أكثر احتكاكًا بالأدوات الرقمية والأنظمة المطبقة، بينما يحتفظ أصحاب المؤهلات الأعلى بمستوى أعلى من التوقعات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، مما يجعل تقييمهم أكثر تحفظًا.

بوجه عام، تعكس النتائج تأثيرًا نسبيًا للمؤهل العلمي مما يدعو صانعي القرار إلى تصميم برامج تدريبية أكثر تخصيصًا تأخذ بعين الاعتبار مستوى التأهيل الأكاديمي للعاملين لضمان فهم موحد وتنفيذ فعال للممارسات القيادية الحديثة.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات المقترحة:

يشمل هذا القسم ما يلي:

أولا: نتائج الدراسة:

تبين أن الممارسات المرتبطة بالمواطنة الرقمية في المدارس الثانوية بدولة الإمارات تُقيّم بمستوى مرتفع، حيث صنّف نسبة ٧٥.٣٪ من أفراد العينة هذه الممارسات بأنها مرتفعة، ويعكس ذلك التزامًا إداريًا واضحًا بتهيئة بيئة تعليمية رقمية تتماشى مع التحول الرقمي الشامل للدولة. وقد دعم ذلك متوسط حسابي عام بلغ (٢.٧) ووزن نسبي (٨٢ درجة)، مما يشير إلى تطبيق فعّال لمبادئ المواطنة الرقمية في الإدارة المدرسية. وقد تصدّرت ممارسات مثل توفير قواعد بيانات إلكترونية وحوسبة النماذج الإدارية والفنية وتفعيل المنصات الرقمية للتواصل قائمة أعلى الممارسات تقييمًا.

أظهرت النتائج أنها تشمل على ما يلي:

١- توفر الإنترنت بشكل فعّال لا يشكل تحديًا نسبيًا، مما يشير إلى تحسين البنية التحتية في بعض المدارس مع ضمان استمرارية الكفاءة الرقمية.

٢- تعكس النتائج جهودًا ملموسة لتعزيز المواطنة الرقمية من خلال تفعيل الأنظمة الرقمية والبنية التقنية، بما يُسهم في تحسين جودة التعليم وتفعيل الحوكمة الذكية في المؤسسات التربوية.

٣- على الرغم من أن بعض الفروق الطفيفة لا تزال قائمة بين المدارس، فإن التوجه العام إيجابي ويدعم رؤية الدولة في بناء نظام تعليمي ذكي ومستدام.

٤- هناك توجه فعلي نحو الإدارة الذكية وتنظيم العمل الإداري رقميًا.

٥- إتاحة الحواسيب والأجهزة الملحقة بشكل كبير، بما يسهم في دعم الأداء اليومي ورفع كفاءة المعلمين والإداريين في استخدام التقنيات.

ثانيًا: التوصيات المقترحة، تتحدد فيما يلي:

١- ترسيخ مبادئ المواطنة الرقمية لدى المعلمين والطلبة من خلال سياسات تدريبية وتوعوية تُعزز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، وتدعم الهوية الرقمية الوطنية.

٢- اعتماد تدريس مادة المواطنة الرقمية في المدارس الثانوية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتضمين المناهج الدراسية قيم ومهارات تمكن الطلاب من التواصل الرقمي الآمن وتعرفهم بواجبتهم وحقوقهم في العالم الرقمي.

٣- تنفيذ برامج تدريبية وارشادية في المدارس الثانوية لرفع مهارات المسئولية الرقمية، ونشر الوعي لدى الطلاب حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا.

٤- تعزيز وضع اللوائح والإرشادات المؤسسية على مستوى المدارس الثانوية لتنظيم الممارسات الرقمية وضبط السلوك الطلابي في العالم الرقمي.

٥- إدراج معايير المواطنة الرقمية في تقويم أداء المعلمين بحيث يصبح توظيف هذه الممارسات جزءًا من أدوات التقييم المهني لهم.

٦- تفعيل دور مراكز البحوث التربوية في متابعة وتقييم تطبيقات المواطنة الرقمية داخل المدارس الثانوية، وتقديم استشارات عملية للقيادات المدرسية.

٧- تعزيز دور التكنولوجيا التعليمية مثل المنصات الإلكترونية التفاعلية في توجيه الطلبة نحو الاستخدام الآمن والمسؤول للموارد الرقمية.

٨- تشجيع الدراسات التربوية الأخرى لاستكشاف ممارسات المواطنة الرقمية من وجهات نظر مختلفة (الطلبة، أولياء الأمور، القيادات المدرسية).

المراجع

(١) مها عبد الله سلامة (٢٠١٦)، ممارسات القيادة التعليمية لمديري المدارس الثانوية الحكومية في مدينة العين من وجهة المعلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة،

(٢)أحمد مصبح خليفة النعيمي (٢٠١٥)، دور مدير المدرسة في تحفيز معلمي مدارس الحلقة الثانية بمدينة العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية التربية، قسم أصول التربية، رسالة ماجستير ص ٤

(٣)وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨م)، الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢١

(٤) إطار معايير الرقابة والتقييم المدرسية في دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢١)، ص ١٤

٥) زينب لبقع (٢٠١١) تمثلات الصحة والممارسة التطبيقية في المجتمع الجزائري الحالي". رسالة ماجيستر، قسم علم الاجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ١٠

(٦) عيسى محمد المهدي (٢٠٢٠): الممارسة التربوية في الجزائر بين الجتمعة و الدئتنة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(١٢)، ص ٧٤٨

(٧) سحر عيسى خليل، (٢٠٢٠م): دور أئمتة التعليم الثانوي في تأصيل قيم المواطنة الرقمية، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، (٧٣)، ص ٥٤٩

(٨) خالد حمد العنزي (٢٠١٨)، مدى تضمين قيم المواطنة الرقمية في مقررات الدراسات الاجتماعية والوطنية للصف الثالث المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ٤٥

(٩) تامر المغاوري الملاح (٢٠١٧م): المواطنة الرقمية تحديات وآمال، دار السحاب للنشر، القاهرة، ص ٢٦

(١٠) غادة بنت عبد الرحمن أبا حسين (٢٠٢٤): دور المدرسة في تعزيز قيم المواطنة الرقمية دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد الرابع، ج٣.

(١١) إيمان حلمي الشال (٢٠٢٣): آليات تعزيز المواطنة الرقمية بالتعليم الثانوي العام في مصر وبعض الدول الأخرى، رسالة دكتوراه، كلية التربية، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

(١٢) دانية نايف محسن القناوي (٢٠٢٢): دور القيادة المدرسية في تحقيق المواطنة الرقمية لطلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة من وجهة نظر المعلمين. ، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد الاول، المجلد ٣٠.

(١٣) محمد جابر عبود (٢٠٢٢): دور المدرسة الثانوية في تعزيز المواطنة الرقمية لطلابها، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد أكتوبر، ج٣.

(١٤) سمية سعيد البرعمي(٢٠٢١): دور الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة الرقمية بمدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء متطلبات العصر ومتغيراته.، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد الرابع، المجلد ٢٩.

(١٥) أيمن عوض ماني المحمد(٢٠١٩): العوامل المؤثرة على قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية في محافظة المفرق من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، الأردن

(١٦) فؤاد محمد البعداني، ومجيب علي الجماعي، (٢٠٢٣م): تصور مقترح لترسيخ قيم المواطنة الرقمية لدى القيادات التربوية الإدارية والإشرافية في اليمن. مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، العدد(٥)، ص

(17) Zehra Gazi, Altinay (2019). "Internalization of digital citizenship for the future of all levels of education." Egitim ve Bilim 41.186 PP137-148.

(18) Choi, M,and Glassman, M, Cristol,D(2017),what it means to be acitizen in the internet age: Development of are liable and valid digital citizenship scale .computers, Education, 100-112.

(19)Jones,l.and Mitchell,k(2016),Defining and measuring Youth digital Citizenship,New media, Society,18(9),2063-2079.

(٢٠) سامي ملحم (٢٠١٥) القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان. ص ٤٤

(٢١) مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤)، ص ١٠٤٢

(٢٢) عبد الله السواعير أحمد (٢٠١٧)، مدى تمثيل الطلبة الجامعية في سلطنة عمان للمواطنة في القرن الحادي والعشرون، مجلة دراسات في العلوم التربوية، (١٣)، ص ٣٤

(23) Cambridge Dictionary (2021): Digital, Available at https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/digital

(24) Collins Dictionary (a) (2021): Digital, Available at https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/digital

(٢٥) ندى عبد الله الغامدي، ومحمد سعيد الزهراني (٢٠٢٣) قيم المواطنة الرقمية المضمنة في منهج التعلم الذاتي للطفولة المبكرة دراسة تحليلية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (٢)، ص ٣٣٥

(٢٦) خديجة محمد الزيود (٢٠٢٣)، دور المدارس الحكومية الثانوية في تحقيق ابعاد المواطنة الرقمية لدى طلبتهم من وجهة نظر معلميهم، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، سلسلة البحوث التربوية والنفسية، (٨)، ص ٥٩

(27) Gleason, Benjamin & Gillern, Sam Von. (2018). Digital Citizenship with Social Media. Educational Technology & Socity. 1(21). Ppt 204.

(٢٨) عثمان بن علي القحطاني (٢٠١٨)، فاعلية برنامج قائم على شبكات التواصل الاجتماعي ومقومات المواطنة الرقمية فى تنمية مكونات الأمن التقني والفكري لدى السنة التحضيرية بجامعة تبوك، المجلد (٣٩)، العدد (١٥٠) رسالة الخليج العربي: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ص ٨٦

(٢٩)شريف عبد الله سليمان (٢٠٢٣)، ممارسات القيادة الرقمية بمدارس المتفوقين الثانوية في العلوم والتكنولوجيا في مصر دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، العدد (٣٧).، ص ١٩٦

(٣٠) تامر المغاوري الملاح (٢٠١٧)، المواطنة الرقمية تحديات وآمال، دار السحاب للنشر ، مصر، القاهرة، ص ٣٦

(٣١) مايك ريبيل (٢٠١٢)، المواطنة الرقمية في المدارس، مكتب التربية الأول للخليج، ص ١٠

(٣٢) خالد حمد العنزي (٢٠٢٠)، التربية وقيم المواطنة الرقمية، النظرية والتطبيق، شركة تكوين للنشر، السعودية، ص ١٩

(٣٣) سحر عيسى خليل (٢٠٢٠)، دور أئمة التعليم الثانوي في تأصيل قيم المواطنة الرقمية، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، (٧٣)، ٦١١

(٣٤) دارين نهيد عبد الهادي، ويوسف محمود العاروري (٢٠٢٢)، درجة امتلاك طلبة المرحلة الثانوية في الأردن لمهارات المواطنة الرقمية، مجلة جرش للدراسات والبحوث، (٢٣)، ص ٩٤٥

(٣٥) مها النملة، وغالية السليم (٢٠٢٢)، دور معلمات التربية الأسرية في تعزيز مفاهيم المواطنة الرقمية لدى طالبات المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، (١١)، ص ٤٥٥

(٣٦) محمد جاد أحمد عبد النعيم (٢٠٢٣)، تصور مقترح لتعزيز قيم المواطنة الرقمية لطلاب كلية التربية جامعة سوهاج في ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، العدد (٢٠)، ص ٣٥٢

(٣٧) شعبان أحمد هلل (٢٠٢١)، آليات تفعيل أخلاقيات المواطنة الرقمية بالمدارس الثانوية في ضوء بعض النماذج العالمية، المجلة التربوية: جامعة سوهاج – كلية التربية، ج٨٤، ص ٤٤١

٣٨) هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (٢٠٢٠): التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٧

39 Borel, D., Young, J., Martin, G., Nicks, R., Mason, D., & Thibodeaux, T. (2019). School Principal Interns' Perceived Level of Preparedness for Technology Leadership. International Council of Professors of Educational Leadership, 20(1), 101-118.

(٤٠) فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي، (٢٠١٨)، نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ٣٤، العدد ٨، ص ٤٥١

(٤١)محمد حسن الحربي (٢٠١٧)، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٠٤ – ١٩٧١ م)، الناشر: الأرشيف الوطني، وزارة الشئون الرئاسية، ص ١٤

(٤٢) فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي، (٢٠١٨)، نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ٣٤، العدد ٨، ص ٤٥١

(٤٣) عارف الشيخ (٢٠٢٠)، إطلالة على تاريخ التعليم في إمارة أبو ظبي ١٩٠٠– ١٩٧٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ١١

(٤٤) وزارة التربية والتعليم، (٢٠٢١)، قسم الإحصاء نشرة حول تطور التعليم في دولة الإمارات، ص ١٨

(٤٥) فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي، (٢٠١٨)، نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ٣٤، العدد ٨، ص ٤٥١

(٤٦)سحر عبد الرحيم (٢٠١٨)، تطوير التعليم في العالم العربي "الإمارات العربية المتحدة نموذجًا"، دورية آفاق عربية، العدد (٤)، ص ٢٢

(٤٧)وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨م)، الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢١

(٤٨) كارولين فؤاد (٢٠١٩)، زايد ودوره في تنمية قطاع التعليم، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص ٨٥

(٤٩) وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨م)، الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٢١

(٥٠) أماني محمد الزهراني، وتهاني مبيلش المراشده (٢٠٢١): السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة واليابان وفنلندا دراسة تحليلية مقارنة، كلية التربية، مجلة شباب الباحثين، جامعة سوهاج، العدد(٧)، ص ٤١

(٥١)فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي، (٢٠١٨)، نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ٣٤، العدد ٨، ص ٤٥٦

(٥٢) الجريدة الرسمية، قانون رقم (١٢) لسنة (٢٠١٨)، قرار بشأن تنظيم هيئة الشارقة للتعليم الخاص

(٥٣)فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي، (٢٠١٨)، نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ٣٤، العدد ٨، ص ٤٥٦

(٥٤) منظومة التعليم الإماراتية ٣ سنوات من الإنجاز (٢٠١٥ –٢٠١٧)، ص ٥٣

(٥٥) فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي، (٢٠١٨)، نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ٣٤، العدد ٨، ص ٤٥٦

(٥٦) وزارة التربية والتعليم بالإمارات العربية المتحدة، منظومة التعليم الإماراتية ٣ سنوات من الإنجاز (٢٠١٥ – ٢٠١٧)، ص ١٨٨